

المهدر في الاقتصاد

دراسة تحليلية بقلم
دكتور مهندس / نادر رياض

مقدمة

تتعدد العناصر المحورية للقوة المصرية . . . فلدينا الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المناسب علي مدار العام ، نهر النيل وبحيراته ، وسواحل طويلة ممتدة علي البحرين الأبيض والأحمر تؤهل للأستحواذ علي ثروة سمكية هائلة ، ولدينا قناة السويس بأهميتها الأستراتيجية ، ومواني هامة علي البحرين الأبيض والأحمر بما يشكل محورا رئيسيا للنقل متعدد الوسائط عالميا ، ولدينا كنوز أثرية تمثل ثلث آثار العالم تقريبا ويمكن أن تستقطب ٨٠٪ من حركة السياحة العالمية ضمن سياحة الآثار . . وإضافة لسياحة الآثار لدينا مناطق سياحة الغطس الجميلة في شرم الشيخ والغردقة وساحل البحر الأحمر عموما وكذا مناطق للسياحة العلاجية في سفاجا وغيرها من المناطق الواعدة . لدينا الموارد البشرية بوفرة وكثرة والتي لو أحسن تطويرها لاصبحت ايجابياتها سلعة استراتيحية محليا وعالميا ، ولدينا العديد من الصناعات والسلع والمنتجات المنتشرة في مدن مصر وقراها . لدينا المدن الجديدة وبنية أساسية نمت وتعاظمت في السنوات الأخيرة . لدينا الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في شتي ميادين العلم والمعرفة . . . لدينا مصر بحضارتها وعراقتها وتراثها العظيم . . . إنها ثروات لا تملكها دول كثيرة متقدمة .
ومن ثم فإن مشكلات مصر الأقتصادية ليست في محدودية مواردها وإنما في كيفية إدارة هذه الموارد .

ونحن . . . إذ نناقش في هذا المقام سياسات وأدوات وأساليب إدارة التحول في الأقتصاد المصري لتحقيق الأنطلاقة الإنتاجية التي توفر لمصر مكانة لأثقة ونحن علي أعتاب القرن الحادي والعشرين . . أردت أن أقدم هذه الدراسة لألقي الضوء علي أحد المحددات الهامة للتنمية الأقتصادية بأعتباره محددًا له آثاره الكبيرة والخطيرة علي الأقتصاد المصري . . ألا وهو " المهدر من الطاقات والموارد المصرية " الأمر الذي يتعين علينا جميعا العمل علي مواجهته للأرتفاع بمعدلاته الإنتاجية وتحقيق التنمية الأقتصادية المنشودة .

أولا : الفرق بين الفاقد والمهدر :

فرق كبير بين الفاقد والمهدر من الموارد والطاقات . .

فالفاقد هو ما يفقد دون ما نستطيع له منعا مثل الماء والفاقد من بحيرة السد العالي سواء بالتبخر لأعلي أو بالتسرب من باطن البحيرة إلي المياه الجوفية أو من خلال الفالق الأفريقي الذي يمر بالبحيرة .
أما **المهدر** فهو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه . . . ومع ذلك لا نمنعه . . سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلي الإهمال أو الغفلة أو الجهل .

ثانيا : أهمية قيمة المهدر :

يكفي لبيان الأهمية الاقتصادية للمهدر أن نعلم أن الوعاء الاقتصادي اللازم لتحقيق ربح صافي مقدارة ألف جنية لن يقل عن خمسين ألف جنية توظف ما بين أصول ثابتة وحق معرفة وتدريب عمالة وتوظيفها وإدارة موارد بشرية وخامات ورأس مال وتوفير مصادر طاقة بصورها المختلفة وإنشاء جهاز بيعي وتسويقي بما يلزمه من تكلفة تواجد السلعة ليس فقط في الأسواق وإنما في ذهن المستهلك أيضا .

أما تحقيق ربح مقدارة ألف جنية عن طريق مواجهة المهدر فإنه لا يتكلف أي قيمة مادية .

وبالتالي فإن مضاعفة الربح المحقق عن طريق إيقاف نزيف المهدر من الموارد والطاقات هو غاية تعلو الكثير من الأهداف الاقتصادية سواء علي مستوي المؤسسة أو علي مستوي الدولة .

ثالثاً : مظاهر الأهدار لأهم الموارد :

١ - الموارد البشرية :

البطالة بجميع أشكالها :

أ - البطالة الصريحة وأرتفاع نسبة العاطلين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة . والبطالة الصريحة تعني أن هناك أفراداً قادرين علي العمل وراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عملاً وبذلك يضيع وقتهم سدى . وحيث أن الوقت هو المورد الوحيد الذي لا يمكن تخزينه والأحتفاظ به لفترة ما للاستفادة به بعد تلك الفترة إذ أنه إن لم يستفد به في الحال لا يمكن الاستفادة به أبداً . . فإن البطالة الصريحة تمثل إهداراً كبيراً غير منظور .

ومن المعروف أن أعداداً كبيرة من الخريجين لا يتم تعيينهم إلا بعد مضي فترة طويلة علي تخرجهم تمتد لعدة سنوات . . لذا فإنه من الطبيعي أن تكون إنتاجية الذين يعينون من هؤلاء منخفضة جداً إذ أنهم يعينون بعد أن يكون قد محي من ذاكرتهم في فترة البطالة الطويلة تلك كل ما درسوه . . فضلا عن الآثار السيئة وانعكاساتها سواء علي الخريجين أو ذويهم . البطالة الصريحة إذن لها تأثير سلبي كبير علي الإنتاجية القومية

ب - البطالة المقنعة التي تعني حصول بعض العاملين بأعداد غير قليلة علي أجور ومرتبات دون أن يضيفوا إلي الإنتاج القومي الإجمالي شيئاً بما يعني إهداراً مبالغ كبيراً كان يمكن بطبيعة الحال استخدامها في تدعيم الأستثمار . . بما يعني أن البطالة المقنعة تقلل من قدرة الدولة علي الأستثمار . ولا شك في أن انخفاض قدرة الدولة الأستثمارية يزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا دواليك . . . فهكذا هي طبيعة الأشياء وإحدي حقائق الحياة أن الفشل (أو النجاح) إنما يحمل في طياته عوامل تغذيه وتقويه .

ج- إرتفاع نسبة الأمية والتي تضيف إلي ذلك كله الإهدار المتمثل في إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع المصري وأثرها .

د - إهدار المواهب يتمثل في إهدار مواهب الشباب بالتوجيه الخاطيء للقبول بالجامعات والمعاهد بنظام لا يتمشي مع مواهب الشباب الأمر الذي يقضي علي الطاقات الأبداعية والقدرات الخلاقة للغالبية العظمي منهم دون مراعاة لحقيقة أن هؤلاء الشباب يمثلون مستقبل هذه الأمة .

٢ - المهدر نتيجة التكديس في المواني :

إن عدم تطوير العمل بالمواني بما يتمشي مع التطور العالمي في تكنولوجيا النقل البحري والشحن والتفريغ برغم الزيادة المستمرة في حجم التجارة الخارجية يؤدي إلي تكديس المواني بالبضائع وتأخر عمليات الشحن والتفريغ للسفن بالمواني بما يتسبب في دفع غرامات تأخير للسفن الأجنبية بالعملات الصعبة بما يمثل إهدارا" تراكميا كبيرا فضلا ن إهدار الوقت وما يترتب عليه من سلبيات أخري لا تتمشي مع دخول مصر للقرن الواحد والعشرين .

٣ - المهدر في استخدام نظام الري الحالي :

لابد من التدخل العاجل لتغيير نظام الري بالغمر وذلك بتطبيق نظم الري الحديثه التي تعمل بالرش أو التنقيط ، أذ أنه لم يعد مقبولا" الا نستغل ما حبته بنا الطبيعة من ماء وفير في إستصلاح كل ما يمكن زراعته من أراض فملك كل أدواته ، بما في ذلك الأيدي العاملة الوفيرة وهو أمر نادر في كثير من الدول المجاورة .

٤ - المهدر من مياة الشرب :

إن الزيادة الهائلة في المهدر من مياة الشرب والتي تبلغ ٧٠٪ تمثل زيادة هائلة مهدرة في تكاليف عملية تنقية المياة وجعلها صالحة للشرب . . يمكن تجنبها لو أننا استطعنا أن نخفض نسبة هذا المهدر إلي

درجة مقبولة تتمشي مع المعدلات العالمية (٧ - ١٠٪) وذلك بتطبيق المواصفات القياسية علي المحلي والمستورد من المحابس والوصلات مع تطبيق شرائح سعرية متدرجه علي استهلاك المياة .

٥ - المهدر في استخدام القروض :

إن التأخر في استخدام القروض المتاحة يؤدي إلي إهدار كبير يتمثل في تجميد أوعية تمويله متاحه بالبنوك وتحويلها من تمويل ديناميكي فاعل الي أموال إستاتيكية ساكنه ولاشك في أن عدم استخدام القروض المتاحة يعتبر في حد ذاته سببا من أسباب انخفاض حجم إجمالي الأستثمارات السنوية ، وفي الوقت نفسه فإنه يحجب إستثمارات من شأنها تعظيم الناتج القومي ويساهم في الأسراع من عمليه التخصصه وتحويل هذا القطاع الي قطاع دافع للاقتصاد بعد أن ظل عبئا" عليه لسنوات طويله .

٦ - المهدر نتيجة لعدم تدوير المواد لاعاده إستخدامها اكثر من مرة (Recycling) :

أن تأخر تدخل الدولة حتي الآن في إرساء نظام فرز العوادم والمستهلكات وقت التخلص منها بحيث يتصل هذا النظام في تجميع العوادم بنظام اعاده تدوير وتصنيع خامات البلاستيك والألمونيوم والزجاج والورق مرة أخرى في مصانع تنشأ لهذا الغرض .

وهو أمر تتحقق فائدته المادية بجانب الفوائد الثانويه التي لاتقل أهميه من المحافظة علي البيئه والرفع لمستوي الوعي البيئي لدي المواطنين والتدخل ايجابيا" بمنع إتاحة العبوات لاستخدامات الغش التجاري .

٧ - الإهدار بسبب عدم صيانة الآلات والمعدات بالقدر الكافي :

من المؤسف أن عدم الاهتمام بوضع وتنفيذ برامج الصيانة الوقائية المخططة للآلات والمعدات يؤدي إلي انخفاض درجة كفاءتها وزيادة أعطالها وتوقفاتها وذلك كله له آثاره السلبية الكبيرة في انخفاض الإنتاجية .

٨ - الإهدار بسبب استخدام آلات ومعدات متهالكة :

يؤدي استخدام الآلات والمعدات المتهالكة إلى زيادة نسبة الهالك في المواد الخام المستخدمة في العمليات الإنتاجية وزيادة كمية الطاقة اللازمة لتشغيلها وتدني درجة جودة المنتجات بما يؤثر سلبيا بدرجة كبيرة علي الإنتاجية القومية .

٩ - عدم استغلال الطاقة المتاحة " في نقل البضائع بالسكك الحديدية "

يؤدي عدم استغلال جزء من الطاقات الإنتاجية المتاحة إلى انخفاض الإنتاجية عموما بما يمثل إهدارا" لموارد متاحة ينعكس أثرها سلبا علي الاقتصاد القومي مثال ذلك الطاقه المتاحة للسكك الحديدية في نقل البضائع لاشك أن وجود مرفق السكك الحديدية في مصر يعتبر ميزه إستراتيجيه كبيرة لا تتوفر لدول الشرق الأوسط سواء شرق مصر أو غربها ويكفي أن نذكر أن سكك حديد مصر هي ثان أقدم مرفق للسكك الحديدية في العالم خارج أوروبا بعد الهند .

وهذا المرفق رغم أنه يعمل بكفاءة عالية في نقل الركاب ويوفر وسيلة رخيصه ومنتظمة ومنضبطة في نقل الركاب والربط بين المدن الا أن أدائه في مجال نقل البضائع يتخلف كثيرا" عن الدور الذي يستطيع أن يؤديه في ضوء إمكانياته المتاحة ، ويكفي الأستدلال علي ذلك بمتابعة الأحصاءات عن قيم النقل (طن/كيلومتر) والتي تتم عن طريق السكك الحديدية مقارنة بوسائل النقل البري والنهري ، فأذا علمنا أن ما تملكه السكك الحديدية من خطوط تغطي ٩٠٪ من مدن مصر وما يستتبع ذلك من وجود مخازن ومرافق وأحواش تغطي تلك المناطق وكذا جهاز إداري تتحمل الدولة تكلفته ، قادر علي تسلم وتسليم البضائع والطرود والسلع وكذا تحصيل قيمتها لحساب جهة الشحن ، لادررنا حجم الإهدار الحادث في إستغلال إمكانيات هذا المرفق الهام .

١٠ - الإهدار في الخامات :

هناك إهداراً كبيراً في الخامات المستخدمة في مواقع إنتاجية كثيرة :

- * إهدار بسبب استخدام تكنولوجيات دون المستوى .
- * إهدار بسبب عمالة غير مدربة .
- * إهدار بسبب بعض العمالة غير الواعية .
- * إهدار بسبب غيبة الخطط والمعدلات المدروسة .
- * إهدار بسبب عدم الانضباط .

١١ - الإهدار في الطاقة :

هناك مظاهر إهدار متعددة لجميع أنواع الطاقة .

- * الإسراف في استخدامات الطاقة الكهربائية .
- * الطاقة المهترئة من خلال العديد من آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور في عمليات الصيانة .
- * الطاقة المهترئة من خلال وسائل النقل والمواصلات بسبب ازدحام المرور وعدم انسياب حركته في أماكن كثيرة .
- * إهدار الطاقة الشمسية المتاحة وعدم استغلالها كطاقة نظيفة رخيصة .

١٢ - الإهدار الضخم في السلع الزراعية :

يتمثل الإهدار في مراحل تجميع المحاصيل والحصاد والتعبئة والتخزين والنقل والتوزيع

١٣ - الإهدار في استخدام الكوادر العلمية :

تمتلى مصر بالعديد من الجامعات ومراكز البحوث العلمية المتخصصة

في جميع المجالات ، ونسمع كل يوم عن الدرجات العلمية الممنوحة في كافة فروع العلم والمعرفة ومازال حجم الاستفادة من تلك الموارد متواضعا للغاية ومعظمها حبيس الأدراج لا يستفاد به . . . أنه إهدار كبير .

١٤ - الإهدار في استخدام الوحدات السكنية :

هناك العديد من المساكن التي يتم بناؤها وتظل شاغرة لسنين طويلة في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة إسكان طاحنة وهو امر يمكن للدوله أن يكون لها فيه قولا ايجابيا يحرك الأحداث اذا نشأت آليه مصرفيه تشرف تمويلها علي حركة الأنشاء والتشييد من جانب وحركة التملك واعادة البيع لمالك جديد من جانب آخر ، وذلك عن طريق تحريك أسعار الفائدة علي القروض خفضاً ورفعاً مما ينشئ مصلحة في اتجاه دون آخر يحفز علي حركة الأنشاء أو حركة التملك بما يمنع من تجاوز التكدس لقيمة تهدد بحدوث حالة ركود .

١٥ - الإهدار في عدم الحفاظ علي البيئة :

أينما ننظر نجد مظاهر إهدار متعددة في عدم الحفاظ علي البيئة ومواردها في الوقت الذي يتفاني فيه العالم في الحفاظ علي البيئة ومواردها . والأمر ليس بخاف أن تكلفة رفع الضرر تفوق بمراحل شاسعة تكلفة منع حدوث الضرر .

١٦ - الإهدار المستمر بسبب عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات :

إن عدم انسياب المرور وسوء الحالة الفنية لكثير من وسائل النقل والمواصلات يؤدي إلي حدوث خلل في عدد من تلك الوسائل يوميا

وبالتالي إلي توقفها في الطريق وتعطيل جزء من الطريق بعض الوقت والأضطرار إلي شراء قطع الغيار اللازمة لإصلاحها وضياع الوقت الكثير في ذلك وفي الإصلاح . ولا شك أن كل ذلك يزيد من التكلفة المادية والزمنية والنفسية والعصبية التي يتحملها أصحاب وسائل النقل والمواصلات وسائقيها وراكبيها .

ويؤدي عدم انسياب المرور إلي اضطرار وسائل النقل والمواصلات إلي قطع المسافات في فترات زمنية أكبر بكثير من الأزمنة المقترحة والمخططة بما يعني انخفاض عدد الأدوار اليومية وعدم الإستخدام الأمثل لتلك الوسائل .

ونتيجة لذلك أيضا نجد إن أعدادا كبيرة من العاملين يذهبون إلي عملهم متأخرين ومرهقين وبحالة نفسية وعصبية سيئة بما ينعكس علي العلاقات وطريقة التعامل مع جمهور المتعاملين معهم ، ولاشك أن لذلك كله آثاره السلبية السيئة علي الإنتاجية القومية . ثم إن جمهور العاملين يعانون وهم في طريق عودتهم إلي مساكنهم نفس ما يعانون في الصباح وهم في طريقهم إلي مقر العمل مما يزيد حالتهم النفسية والعصبية رداءة ولا بد أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا علي العلاقات الأسرية فتزداد همومهم ومن ثم تزداد إنتاجيتهم أنخفاضا .

١٧ - الأهدار الكبير لحقوق الإنسان وما يترتب عليه من إهدار اقتصادي :

(أ) الإهمال في عملية تنقية مياه الشرب خاصة بقصد التوفير في تكاليفها دون الأخذ في الاعتبار ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من الأفراد بأمراض خطيرة وما يتسبب عن ذلك من نفقات للعلاج وأستيراد للأدوية اللازمة وانخفاض إنتاجية العاملين منهم بل وأيضا تعطيلهم عن العملية الإنتاجية فترات من الوقت ، وكذلك معاناة التلاميذ والطلبة الذين يصابون بتلك الأمراض مما يقلل قدرتهم علي الإستذكار والأستيعاب بل وتعطيلهم عن العملية التعليمية فترات من

الوقت . ومعني ذلك أن الإهمال في عملية تنقية مياه الشرب بقصد التوفير في تكاليفها يعد خطأ " فاحشا ليس فقط لأنه يعتبر عملا مهدرا لأبسط حقوق الإنسان المعاصر في الحصول علي مياه شرب نقية خالية تماما من الجراثيم وإنما أيضا لأنه يكلف الدولة أضعاف ماتوفره في تكاليف تنقية المياه بما يمثل إهدارا كبيرا .

(ب) أنخفاض مستوي صحة الإنسان المصري لأسباب متعددة أهمها النقص المطرد في التغذية خاصة البروتين الحيواني اللازم لصحة الإنسان وحياته . . في حين أن المسطحات المائية العذبة والمالحة عريضة واسعة . . والشواطىء طويلة ممتدة . . والبحيرات القديمة والجديدة بحور فسيحة رحبة للخير تعمر بالأسماك ورزق الله فيها غير محدود . كما يعاني الانسان المصري من عدم توافر الخدمة العلاجية الجيدة بأسعار معتدلة تناسب الجمهور الكبير في المجتمع الإنتاجي وبطء انتقال التقدم الطبي وسوء الظروف الصحية في الكثير من مواقع العمل وتلوث البيئة بصورة واضحة ومنتزيدة .
لاشك في أن أنخفاض صحة الأنسان المصري ينعكس بإهدار كبير غير منظور للقدرات الإنتاجية .

(ج) الأهدار الأخلاقي بسبب أزمة الإسكان الحادة والمتفاقمة :

المضاربات علي العقار وعلي الأرض التي معظمها وهمية والتي رفعت علي الناس أسعار السكن والبناء في ظل قصور التشريعات والنظم في إيجاد علاقات فعالة بين الملاك والمستأجرين . . ألم يساهم ذلك في دفع مئات الآلاف . . بل الملايين إلي الخلاء . . خلاء عار من سقف يستر ومن ماء نظيف أو مصباح يضيء . . ألم تفرض هذه الجريمة المفتعلة علي البسطاء وغير القادرين أن ينام العشرات في حجرة واحدة أو فناء . . ؟ ألم تجرح هذه الظاهرة المأساوية حياة الصبية والشباب والشابات والأطفال . . ؟ ألم تقتل فيهم قيما ومحرمات . . ؟ أليس ذلك كله كان السبب المباشر في العشوائيات التي تنبت فيها الجريمة

والحرام والشذوذ والانحراف ؟ أليس ذلك كله إهدارا " لأهم مواردنا وهو العنصر البشري والعمود الفقري للإنتاجية والتنمية وصناعة المستقبل ؟ بالإضافة الي أن إهدار حقوق الإنسان المصري هو في واقع الأمر السبب الرئيسي في حالة السلبية والفردية وهي ظاهرة أخذت في التكون ، وكذا حالة التغرب والغربة في مجال العائدين والوافدين .

لقد استعرضت بعض مظاهر الإهدار علي سبيل الأمثلة لا الحصر

صحيح أن هناك لكل ذلك أسبابه ومسبباته العديدة المتداخلة والمتشابكة . . . ولكننا بلاشك أيضا قادرون علي مواجهته . . . أمر ليس سهلا ولكنه ممكنا . . . لقد استطاع المجتمع المصري أن يحقق نصر أكتوبر عندما نجح في تنظيم واستغلال قدراته وإمكانياته . . . لذا فمن المؤكد أنه قادر علي التصدي لمواجهة المهدر .

رابعا: مواجهة الإهدار:

الأمر يتطلب منا الإسراع بتبني مجموعة أو حزمة متكاملة من السياسات والخطط والبرامج التي ينبغي أن يشارك في صنعها وتنفيذها كل مؤسسات المجتمع وقطاعاته بأعتبار أن المسئولية جماعية ومشاركة

الأمر يتطلب دورا " فعالا للإعلام المصري بكافة وسائله لنشر وعي متكامل بمظاهر الإهدار وأضراره علي الفرد والمجتمع الأمر يحتاج الي دور فعال لرجال الدين في المساجد والكنائس للتأكيد علي أن الأديان والشرائع السماوية تنهي عن الإهدار الأمر يتطلب تضافر كل قوي الشعب في المواجهة ، والي تعبئة شاملة مدروسة ومخططة بهذا . . . وبهذا فقط يمكننا مواجهة الإهدار .

وأعرض فيما يلي أهم محاور المواجهة والسياسات والأهداف :

- ١ - العمل علي تنمية الوعي بمظاهر الإهدار وانعكاساته علي الفرد والمجتمع وتدرّس ذلك بالمدارس .
- ٢ - إنشاء جهاز يختص بمواجهة المهدر مزود بقاعدة مهنية عاملة مدربة ومؤهلة وفق احتياجات المجتمع .
- ٣ - التخفيف من مشكلة البطالة من خلال تزويد العمالة غير المدربة بإمكانيات تؤهلها للعمل في السوق الخارجية ومنافسة العمالة الأجنبية في هذه الأسواق .
- ٤ - الاستفادة من أفكار وسياسات وأساليب ونظم مشروع مبارك - كول للتعاون الفني بما يعمل علي رفع وزيادة الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع .
- ٥ - تعظيم أداء وانتشار الصناعات الصغيرة وإعداد خطة قومية لتنمية وانتشار الصناعات البيئية والعمل علي حل جميع مشكلات تلك الصناعات بحيث يتحول المجتمع المصري بكافة فئاته وأفراده إلي الإنتاج .
- ٦ - إنشاء بنية أساسية علمية لمصر قادرة علي الانطلاق والدخول بها للقرن الحادي والعشرين . وفي هذا الصدد يمكن للحكومة والقطاع الخاص معا الاستفادة من قدرات وإمكانيات المصريين المغتربين في الخارج بما يؤدي إلي أن يصبح منتجين للتكنولوجيا ولسنا مشترين لها . ولعل ما يسهل هذه المهمة أن الدولة ليست غائبة عن تحقيق هذا الهدف حيث قامت بإنشاء مدينة مبارك العلمية إضافة إلي امتلاك مصر لرصيد كبير من العلماء والخبراء القادرين علي تطويع المنجزات العلمية لخدمة المجتمع إذا ما أتاحت لهم الظروف . كما يمكن الأستعانة بتلك الخبرات في مجالات التدريب المهني وإعادة هيكلة الشركات والمصانع نظرا لخبراتهم الإدارية المتميزة وكذا في مساعدة القطاع الخاص في اختيار

نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة المجتمع بالقدر الذي يسهم في استيعاب أعداد كبيرة من العمالة وكذلك في تحقيق الأكتفاء الذاتي من كثير من السلع المستوردة اعتمادا علي الخامات المحلية . وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجربة الهندية الناجحة في هذا المجال .

وفي هذا الإطار فإن المصريين المغتربين يمكنهم مساعدة القطاع الخاص في تبيان خصائص التكنولوجيا المستوردة ومصادرها وكيفية الاستفادة منها ومدى ملاءمتها لطبيعة المجتمع المصري دون أن يكون لها تكلفة اجتماعية فادحة ، هذا فضلا عن شرائها بأسعار معتدلة . . حيث يعمل كثير من المصريين المغتربين في شركات كبرى متعددة الجنسية . . بل إن بعضهم يمتلك بيوت خبرة واستشارات فنية بما يفيد كثيرا " في التعاقدات الخارجية ، وأخيرا إسهاماتهم في تطوير هذه التكنولوجيا وفقا للواقع المصري وتدريب العاملين القائمين عليها بما يحول دون إهدار الموارد القومية والمحافظة عليها وصيانتها .

٧ - زيادة عدد الأرصفة في المواني الحالية لاسيما أرصفة الحاويات بالقدر الذي يفي بمتطلبات استيعاب الواردات الحالية والمستقبلية لسنين طويلة

٨ - تعظيم ومضاعفة أنشطة التطوير في طاقة وتجهيزات المواني البحرية الحالية بإعادة تشغيل الأرصفة العاطلة وتعميق غاطس الأرصفة القائمة وزيادة أطوالها بما يتناسب مع التطور في أحجام وحمولات السفن الحديثة العملاقة .

٩ - تجهيز جميع المواني بالتكنولوجيات الحديثة للشحن والتفريغ والوزن ومعامل تحليل متكاملة للسلع الواردة ومساحات أو صوامع كافية للتخزين .

١٠ - استخدام أساليب بحوث العمليات في جدولة حركة السفن القادمة للمواني وتوزيعها علي الأرصفة وكذا جدولة عمليات التفريغ والنقل والسيطرة عليها .

- ١١- زيادة عدد الموانئ البحرية علي ساحلي البحرين الأبيض والأحمر لمقابلة الزيادة المتوقعة في النقل البحري لاسيما بعد العمل باتفاقية الجات ، وكذا تأهيل مصر لتلعب دور مؤثر في حركة النقل العابر للبضائع بين آسيا وأفريقيا وأوربا .
- ١٢ - إجراء دراسات تسعيرية تقوم علي هيكل متكامل ومحدث من البيانات والمعلومات وذلك بهدف جعل رسوم خدمات الموانئ المصرية تنافسية مع رسوم نظيراتها بالموانئ الأخرى بالمنطقة .
- ١٣ - رفع كفاءة الأداء الإداري بالموانئ المصرية من خلال انتقاء واع مدقق للقيادات الإدارية مع إتاحة فرص تدريبية فعالة ومستمرة لها ، وتطوير النظم واللوائح بما يواكب المتغيرات البيئية المختلفة والمؤثرة في الأداء الإداري . . هذا فضلا عن حسن اختيار وتنمية العمالة وتحفيزها والتقويم المستمر للأداء .
- ١٤ - تعظيم الاستفادة بالطاقة الشمسية كمصدر للطاقة النظيفة والمنخفضه التكلفة .
- ١٥ - تعظيم دور الدولة المتنامي في الحفاظ علي البيئة من خلال تعظيم دور الأجهزة المحلية والشعبية بأداء دور أكثر فاعلية وسن القوانين الرادعة وتطبيقها .
- ١٦ - مراجعة أساليب ونظم التعامل مع السلع والمنتجات الزراعية والعمل علي تقليل الفاقد والتالف في الجمع والتخزين والتعبئة والنقل والتداول . . . الخ .
- ١٧ - الاهتمام بالإنسان المصري فهو العنصر الحاكم لكل المحاور . الخ .
- ١٨ - الأهتمام والتخطيط لحلول أكثر فاعلية في حل أزمة الأسكان الطاحنة . . . هل من المعقول استمرار الأزمة وزيادة حدتها رغم وجود العديد من الوحدات السكنية شاغرا لسنين طويلة . . . من المؤكد أن

أنظمة العمل في مجال التشييد والبناء لم تنجح في إيجاد منظومة عمل تلتقي من خلالها إرادة المالك مع إرادة الساكن . . . إن وراء الاستمرار في إنشاء مزيد من المساكن مع ترك المزيد منها شاغرا فائدة اقتصادية للملاك ، وهو أن ارتفاع قيمة الأصل تزيد عن الفائدة المحققة من زيادة دوران رأس المال . . أي أن بقاء الأمر علي ما هو عليه يحقق منفعة اقتصادية أعلي من تحويل المال إلي عقار والعقار الي مال في غياب دورة نشيطة تتفق مع جميع الاتجاهات والمقاييس المحلية في إدارة رأس المال . . لعل هناك أداة من أدوات التحويل تغيب عن الساحة وفي وجودها الحل للمشكلة . . .

وعلي وجه التحديد هناك دور غائب للبنوك والأستثمار العقاري يتمثل في التعامل بأسعار فائدة متغيرة بحيث يشجع علي شراء الأراضي وتمويل الأنشاء ات إلي إن تشير المؤشرات إلي وجود فائض استراتيجي ليس من المصلحة تجاوزه فيتم عندئذ تحجيم شراء الأراضي وإقامة المنشآت عليها برفع سعر الفائدة بينما يتم تخفيض سعر الفائدة علي ممتلكي العقارات مما ينشئ حركة نشيطة من شأنها تنشيط استغلال رؤوس الأموال السابق تمويلها لإعادة ضخها مرة أخرى في أنشطة تخدم شراء الأراضي وإقامة المنشآت عليها مع تحريك سعر الفائدة هبوطا بما يتمشي مع الوضع الجديد من وجود فائض أموال تمويلية .

كما أنه من الأهمية بمكان وجود آلية للجهاز المصرفي قادرة وفعالة في تنشيط حركة الإسكان وكذا قطاع الإسكان والتعمير عليه أيضا أن يمارس دورا " حيويا تجاه المساكن وتبادلها في حركة تجمع بين الملاك القدامي والملاك الجدد . . وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهل استبدال مسكن كبير بأخر صغير والعكس مما يسهل من حركة انتقال المواطنين بين المدن دون الألتزام بالقيود المكاني المتمثل في السكن وهو قيد وهمي في واقع الأمر .

١٩ - أنشاء نظام لتدوير المستهلكات بغرض أعاده إستخدامها ، ويمكن البدء بذلك في القاهرة والأسكندرية وتعميم التجربة بعد ذلك ، وفي هذا الصدد . . . يقوم علماؤنا وباحثينا بدراسة تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال

فعلي سبيل المثال . . . قامت وزارة البيئة في فرنسا في منتصف شهر أبريل ١٩٩٦ بإفتتاح مركز للبحوث الخاصة بإعادة تصنيع المواد البلاستيكية بأستخدام تكنولوجيا متطورة في مجال إعادة تصنيع مختلف أنواع مخلفات المواد البلاستيكية وإنتاج مواد بلاستيكية جديدة قابلة للاستخدام بما يمثل وفرا كبيرا ويحل في الوقت ذاته مشكلة التخلص من المخلفات البلاستيكية .

٢٠ - وقف التسابق المحموم الذي نمارسه جميعا في تلويث لهذا النيل وتسميم مياهه . . . ماهي الحكمة من إفسادنا للنيل مصدر الرزق وواهب الحياة منذ القدم . . . فيه نصرف مجارينا . . . وفيه نلقي بنفايات مصانعنا العامة والخاصة علي السواء حتي اصبح مقبرة النافق من الحيوان . . . وهو المقلب الكبير لبقاياتنا ومخلفاتنا . . . أليس الأجدر أن ننمي ونحمي ونرعي ونخصب ونثري أبواب الرزق من هذه المياه . . . بدلا من أن نحول شبكة المصارف وشرايين النماء والري والزرع . . . المتمثلة في الترع التي تشق أرض مصر بشعابها . . . فتحولت إلي مرتع للحشرات والديدان لتصبح معامل تخصيب وتفريخ للجرائيم والفيروسات . . . ومصدرا" للمرض وبؤرا للأوبئة وأمثلة للقبح . . . وأماكن قاتلة مسممة لكل أسباب الحياة . . . الأسماك تموت وهي راقدة في نبع الحياة . . . في الماء . . . وتميت كل من يتناولها أو ترضه . . . هل هذه أمور تعقل ونحن نعد العدة لدخول القرن الحادي والعشرين ؟

الدنيا تتحرك للأمام . . . ومانفعله بأنفسنا وبمواردنا وبيئتنا عودة إلي الوراء . . . إهدار في كل الموارد . . . نشارك فيه جميعا وبلا أستثناء . . . أمر خطير يحتاج إلي المواجهة . . . يحتاج إلي تعبئة قومية شاملة .

وأؤكد أخيرا علي أن مواجهة المهدر هو غاية تعلق الكثير
من الأهداف الاقتصادية سواء علي مستوي المؤسسة أو مستوي
الدولة .